حكمه بثبوت الحدوث للعالم لا نفس ثبوت الحدوث
اذ لو كان مدلوله نفس ثبوت الحدوث للعالم لكان حينما
وجد قولنا العالم محدث كان العالم محدثا لا محالة فوجب
ان لا يكون الكذب خبرا ولما بطل ذلك علمنا ان مدلول
الصيغة هي الحكم بالنسبة لا نفس النسبة انتهى واعترض
عليه بانه يوهم ان يكون الكذب متحققا لا بصفة الخبر به
والواقع على هذا التقدير انتفاء الكذب وتوهم جماعة
ان هذا انقلب على الامام وغيره في التحصيل وقال والالم
يكن الخبر كذبا وهي ايضا عبارة فاسدة لما توهم من ان
كل خبر كذب والحق ان عبارة الامام صحيحة وتقديرها
ان مدلول النسبة لو كان سوى ما كان الكذب غير خبر لكن
اللازم منتف ضرورة ان الكذب احد قسمي الخبر الذي هو صدق
وكذب فالملزوم مثله وبيان الملازمة ان ثبوت النسبة
وقوعها في الخارج فلا يكون الاخبار جاعنه كذبا واوضح منها
عبارة المصنف ومن محاسنه انه اخر التعليل عن ذكر الامام
لينبه على ان هذا التعليل لم يذكره الامام والغرض منه
وقوع الخطا للقوم في فهمه ومنهم من نازع الامام في الدليل
وقال انه غير لازم لان اللفظ دليل على وجود النسبة وقد
تكون موجودة لان الخبر دليل بمعنى المعرف وقد يتاخر المعرف

عن

عن المعرف لامر ما ثم بما قاله قد ينعكس فقال لو كان مدلول
النسبة الحكم لم يكن خبر كذبا لان كل من قال قام زيد
فقد حكم بقيامه فيكون خبره مطابقا سواء كان في
الخارج ام لا ولا سيما والامام قايل بان الالفاظ وضعت
بازاء المعاني الذهنية ثم يقول لو كان المدلول الحكم بالنسبة
لكان الخبر انشاء ولم يكن ثم خارج يطابقه واما استدلال
الامام بانه لو لم يكن كذلك لم يكن شيء من الخبر كذبا فقد
منع القرافي انتفاء اللازم وادعى ان العرب لم تضع الخبر الا
للصدق والكذب مستفاد من الوضع اللغوي وليس كذلك
بل لا يحتمل الخبر من حيث الوضع الا الصدق لاتفاق
اللغويين والنحاة على ان معنى قولنا قام زيد حصول
القيام منه في الزمن الماضي ولم يقل احد منهم ان معناه
صدور القيام او عدمه وانما احتماله من جهة المتكلم
لا من جهة الوضع اللغوي وعلى هذا يستقيم قول محمد
بن الحسن في الجامع ان اخبرني ان فلانا قدم بحنث
بالصدق والكذب لانه يستعمل فيهما من جهة المتكلم
والمخاطب قلت وكذا قال اصحابنا لكن يضعف
مذهب القرافي بامور احدها القول بان المركبات
ليست موضوعة ثانيها ما ذكره المصنف من القاعده

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)